



ملخص المذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

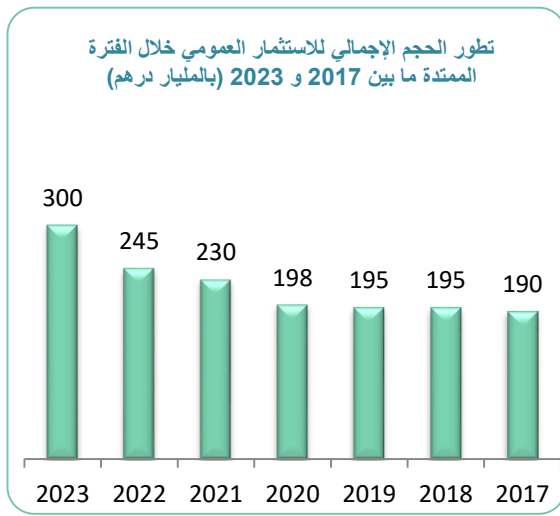
تدخل الدولة كالمقطعات الاجتماعية والقطاعات المنتجة وقطاع البنيات التحتية.

الجزء الأول: الاستثمار العمومي
كرافعة للإنعاش الاقتصادي لفترة
ما بعد جائحة كوفيد-19

أدى التطور السريع للأزمة الصحية الحادة المرتبطة بانتشار جائحة كوفيد-19 سنة 2020، من جهة، والجفاف من جهة أخرى، إلى تعطيل عجلة الاقتصاد الوطني بشكل كبير، إلا أن تدبير الحكومة الاستباقي لهذه الأزمة، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك، مكن من التخفيف من حدة آثارها السلبية وتعزيز قدرة الاقتصاد على العودة إلى فترات النمو. في هذا الصدد، بادرت الدولة بإطلاق مجموعة من الإجراءات الاستعجالية والإصلاحات الهيكلية في

تقدم المذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2023، نظرة عامة حول التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي حسب أبرز مجالات تدخل السياسات العمومية. هذا، ويستعرض الجزء الأول من هذه المذكرة، سياسة الحكومة لتوسيع نطاق الاستثمار العمومي، باعتباره رافعة للإنعاش الاقتصادي في فترة ما بعد أزمة كوفيد-19، وكذا الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة الوضع الدولي الراهن في أعقاب سلسلة الأزمات المتوالية التي يعرفها العالم. في حين يقدم الجزء الثاني من هذه المذكرة، التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي برسم سنة 2023، لا سيما فيما يتعلق بأهم المشاريع الاستثمارية الهيكلية التي تهم القطاعات الرئيسية لمجالات

القطاعية (كالجيل الأخضر والطاقات المتجددة...) وتطوير البنيات التحتية الأساسية (كالسدود والطرق والموانئ...)، وهو المجهود الذي تكرر سنة 2023 بتخصيص غلاف مالي للاستثمار العمومي قدره 300 مليار درهم، أي بزيادة 55 مليار درهم مقارنة مع سنة 2022 .



الجزء الثاني : التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي برسم سنة 2023

عملت الحكومة خلال سنة 2023، على إيلاء أهمية خاصة للاستثمار العمومي في القطاعات الاجتماعية، بغية تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية. على سبيل المثال، من المنتظر أن تتواصل المجهودات في إطار تعميم التعليم الأولي وتوسيع العرض المدرسي سنة

مختلف الميادين، لعل أهمها خطة الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي قدره 120 مليار درهم (أي ما يعادل 11% من الناتج الداخلي الخام) وورش تعميم الحماية الاجتماعية وكذا إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية. وقد ساهمت هذه التدابير بشكل كبير في التعافي السريع للاقتصاد الوطني، الذي سجل نسبة نمو بقيمة 7,9% عند نهاية سنة 2021، واستمر هذا الانتعاش مع بداية سنة 2022 .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في سياق استعادة النشاط الاقتصادي وتحت تأثير تداعيات الحرب في أوكرانيا، شهد العالم ارتفاعا في أسعار المواد الأولية وتكاليف النقل خلال سنة 2022، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وهدد بركود الاقتصاد العالمي. على الصعيد الوطني، التزمت الحكومة بتنزيل مجموعة من التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية للأزمة الحالية، خاصة من خلال تعبئة اعتمادات إضافية لدعم المواد الأولية الضرورية ومهنيي قطاع النقل الطرقي ومواصلة تنزيل برامج دعم القطاع الفلاحي و"فرصة" و"أوراش". هذا مع استمرار تظافر الجهود لتعزيز الاستثمار من خلال مواصلة تنفيذ استراتيجيات التنمية

2023، من خلال بناء 224 مؤسسة جديدة وتوسعة 2.100 حجرة دراسية بغلاف مالي يقدر ب 2,6 مليار درهم، بالإضافة إلى انطلاق عمليات تأهيل المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين بكل جهات المملكة بغلاف مالي يقارب 2,5 مليار درهم. في حين يستهدف البرنامج الاستثماري لقطاع التعليم العالي سنة 2023، مواصلة مشاريع بناء أو تجهيز مجموعة من مؤسسات التعليم العالي موزعة على جميع أنحاء المملكة، كالمركب الجامعي بالحسيمة بكلفة إجمالية تقدر ب 210 مليون درهم وكلية الطب والصيدلة بالعيون بكلفة إجمالية تقدر ب 350 مليون درهم والمركب الجامعي بتامسنا بكلفة إجمالية تقدر ب 170 مليون درهم. بالإضافة الى ذلك، ستعرف سنة 2023 بناء وتجهيز ثلاث كليات للطب والصيدلة في كل من الراشيدية وبني ملال وكلميم.

بخصوص قطاع التكوين المهني، سوف تتميز سنة 2023 بمواصلة إنجاز مشروع بناء 12 مدينة للمهن والكفاءات موزعة على جميع جهات المملكة، وذلك بكلفة إجمالية قدرها 4,46 مليار درهم وحيث تم إنجاز 7 مدن جديدة كتلك التي تتواجد بكل من جهات سوس- ماسة والعيون-الساقية الحمراء والشرق.

من جهة أخرى، وفي إطار تنزيل التوجيهات الملكية المرتبطة بتعميم نظام التغطية الصحية، من المقرر أن يتواصل المجهود الاستثماري في البنية التحتية الصحية برسم سنة 2023، خاصة من خلال إحداث مركز استشفائي جامعي في كل جهة. ويتعلق الأمر بانطلاق أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالراشدية وبناء المركز الاستشفائي الجديد ابن سينا بالرباط والانتهاة من أشغال بناء المركز الاستشفائي بالعيون وإطلاق تشغيل المركز الاستشفائي بأكادير. كما ستتميز سنة 2023 بتعزيز شبكة المستشفيات الجهوية من خلال إحداث 9 مؤسسات ومراكز استشفائية جديدة وإعادة تأهيل 1.367 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية على المستوى جميع جهات المملكة بكلفة إجمالية تقدر ب 800 مليون درهم، وكذا مواصلة إنجاز مشروع رقمنة المنظومة الصحية الذي سيتمكن من تتبع مسار علاج المريض، انطلاقاً من مركز القرب والى غاية المركز الاستشفائي الجامعي.

لقد مكن الاستثمار المكثف في البنيات التحتية على مدى العقدين الاخرين، من تحسين القدرة التنافسية للقطاعات المنتجة وتحفيز النمو المستدام والمندمج. وهي السياسة الاستثمارية التي تروم جعل المغرب من بين أفضل

البلدان النامية من حيث البنية التحتية. في هذا السياق، تتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2023، في بناء وتعليق 22 سدا كبيرا بمجموع جهات المملكة ومواصلة إنجاز الطريق السريع تزنييت-العيون بغلاف مالي يقدر ب 103 مليون درهم وكذا أشغال بناء ميناء الناظور غرب المتوسط بكلفة تقدر ب 1,4 مليار درهم، بالإضافة إلى مواصلة إنجاز مشاريع توليد الطاقة الشمسية بقدرة تصل إلى 2,48 جيجاواط وباستثمار يقدر ب 1.327 مليون درهم، خاصة بكل من جهتي درعة-تافياللت والعيون-الساقية الحمراء.

كما سيتم تعزيز الاستثمار في القطاعات المنتجة خلال سنة 2023، بغية إعادة إنعاش العرض الاقتصادي الذي توقف جزئيا أو كليا في العديد من القطاعات المنتجة، لا سيما القطاع السياحي، عقب تداعيات الأزمة الصحية لكوفيد-19، وذلك بهدف الرفع من القدرات الإنتاجية وتحديث آليات الإنتاج الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للمقاولات وخلق المزيد من مناصب الشغل. هكذا، وعلى سبيل المثال، سترتكز مجهودات الحكومة برسم سنة 2023 حول:

-الاستثمارات الهادفة إلى الرفع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتنويع

وتكثيف الانتاج الفلاحي، وبالتالي تحسين ظروف عيش الفلاحين وتنمية الاقتصاد المحلي والجهوي وكذا الحد من الهجرة القروية. هذا، ويتعلق الأمر خلال سنة 2023 ببرنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي بغلاف مالي يقدر ب 2,97 مليار درهم موزعا على جميع جهات المملكة، والمشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص كمشروع تحلية مياه البحر من أجل الري بالداخلية وبناء وتدبير شبكة الري بسهل الغرب، وتنمية سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي خاصة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-آسفي وسوس-ماسة، وكذا مشاريع الفلاحة التضامنية بغلاف مالي يقدر ب 931 مليون درهم موزعة على جميع الجهات.

-الاستثمارات في مجال السياحة والتي تهدف إلى تعزيز عرض التكوين المهني وتحسين جودته، من أجل تلبية حاجيات سوق الشغل، وذلك من خلال تهيئة وتجهيز موقع أغرود السياحي وتثمين قصر المؤتمرات/مركز العرض بمراكش، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ برنامجي "مدينتي" و"قريتي" المهيكليين بكلفة إجمالية تقدر على التوالي ب 2.260 مليون درهم و

2.340 مليون درهم، وذلك لفائدة ستة جهات.

في الأخير، لا بد من الإشارة إلى أن كل هذه الجهود الاستثمارية المبذولة قد مكنت من تحسين صمود الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يتبين من خلال تحليل البنية الجهوية للناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة 2001-2020، حيث يتضح أن جهة الدار البيضاء-سطات قد سجلت أكبر نسبة من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، تليها جهات الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس. هذا، وتساهم هذه الجهات الأربع بما يناهز 68,7% من الناتج الداخلي الخام الوطني، مما يعكس أثرا يجب تصحيحه لتحقيق الإدماج المجالي. وهو الهدف الذي يتماشى مع توصيات النموذج التنموي الجديد، والتي تعزز دور الجهات كمجال لاقتراح وتنزيل السياسات العمومية بشكل فعال ومندمج.

كما يوضح تحليل البنية القطاعية للقيمة المضافة الجهوية بالأسعار الجارية، خلال الفترة 2001-2020، احتلال ثلاث جهات بالمملكة للمرتبة الأولى من حيث المساهمة في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة

(وهي القطاع الأولي والثانوي وقطاع الخدمات)، ويتعلق الأمر بكل من جهة الدار البيضاء-سطات وجهة الرباط-سلا-القنيطرة، بالإضافة إلى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.